وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكباري
رئيس مجلس الإدارة

عقد دراسة استشارية رقم (٢٠٢٥/٢٠٢٤/٨٢٢)

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٨ / ٤ /٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كلاً من:
أولا: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية أعمال الاستشارات الفنية و التصميمات والإشراف على تنفيذ مشروع المبني الإداري لمحطة شحن الحافلات الكهربائية بشرم الشيخ (بالأمر المباشر)،
ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد
السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد - بصفته رئيس مجلس الإدارة.
(**طرف أول**)

ثانياً: مكتب ناب ديزاين للهندسة
الكائن مقره / الكورت بارد مبني اف مكتب ٣١٥ علي ٢ الدور الأول
ومسجل بسجل هندسي رقم / ٥/٤٤٧٧
بطاقة ضريبية رقم/٤٥٠-٥٧١-٩٤٧ (٦ أكتوبر)
ويمثلها السيد المهندس/ محمد نابه هاشم يحي - بصفته/ مدير المكتب المنتدب
بطاقة رقم قومي / ٢٨٩٠٦٠١٢١١٠٤١٨

(**طرف ثانى**)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على أعمال الاستشارات الفنية و التصميمات والإشراف على تنفيذ مشروع المبني الإداري لمحطة شحن الحافلات الكهربائية بشرم الشيخ ، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك واتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأيه متطلبات أخري وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / وزير النقل لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية أعمال الاستشارات الفنية و التصميمات والإشراف على تنفيذ مشروع المبني الإداري لمحطة شحن الحافلات الكهربائية بشرم الشيخ (بالأمر المباشر).
ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٢,٢٢٦,٥٠٠ جنيه (فقط اثنان مليون ومائتان ستة وعشرون ألف وخمسمائة جنيها لا غير) والذي تمت الترسية بناءً عليه،باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة
وبعد ان اقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتى: -

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما ومكملاً لأحكامه .

البندالثاني

تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وما تتضمنه من ملحقات بوصف موضوع العقد والاشتراطات الخاصة والتزامات طرفي التعاقد والمرفقة بهذا العقد جزء لا يتجزأ منه .